



سياسة إدارة السجلات الالكترونية

في إطار توجه وزارة المالية نحو دعم التطور التكنولوجي وبناء قاعدة بيانات من خلال سجلاً آمناً ومكافئاً لكافة عمليات الدخول وبيح تخزينها ومراجعتها للكشف عن الأنشطة غير المصرح بها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أو الدخول غير المصرح به إلى مصادر تقنية المعلومات الخاصة بالوزارة، كما تهدف السياسة الى الزامية قيام كافة مصادر تقنية المعلومات في وزارة المالية بامتلاك أدوات متخصصة لإدارة السجلات، بحيث تكون قادرة على المساعدة في التعرف على كافة النشاطات التي يتم تنفيذها. ويتحتم على الإدارة أو الشخص المعني التأكد من أن الموقع الإلكتروني يمتلك الإعدادات المناسبة للسجل، خاصة الاحتفاظ بالبيانات والقدرة على تحليلها. وفي حال التعرف على أي حدث أمني غير اعتيادي في السجلات، يستوجب على المسؤولين القيام باتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب، فقد تركزت سياستنا على الالتزام بالأسس الآتية:-

- التأكد من توفير سعة التخزين الكافية لبيانات السجل.
- حفظ بيانات السجل بصيغة مقروءة وقابلة للبحث عنها.
- ضرورة اشتغال بيانات السجل على: هوية المستخدم، نوع الحدث، الوقت والتاريخ، دلالة الفشل والنجاح، الهدف من الحدث، تحديد أو تسمية البيانات الشخصية أو الأنظمة المتأثرة، عناوين الشبكة والبروتوكولات المستخدمة.

رقم السياسة : 15
الإصدار : الأول
تاريخ الإصدار : 2015/10/ 27-18
دورية المراجعة : سنوياً



- توفير النسخ الاحتياطية للسجل بشكل منتظم .
 - حماية البيانات المدرجة ضمن السجل من أية تغييرات غير مصرح بها أو مشاكل تشغيلية . ويتحتم على المسؤولين حفظ السجلات في خوادم منفصلة وآمنة عبر عملية ذات اتجاه واحد وتصريح إداري محدود .
 - يجب مراجعة وفحص بيانات السجل بشكل دوري ومنتظم، بهدف حماية مصادر وبيانات تقنية المعلومات الخاصة بوزارة المالية . تعتمد عملية مراجعة ومراقبة بيانات السجل من ناحية الدورية والتنوعية على حجم المخاطر المرتبطة بها .
- ويعتبر المسؤولين عن الموقع الإلكتروني بشكل خاص مسؤولون عن مراجعة وتحليل بيانات السجلات بشكل دوري ومنتظم، والحرص على أن يتضمن تقرير مراجعة السجل: التعرف على الحالات غير الطبيعية و التأكد من وجود طريقة مناسبة للتعامل مع تلك الحالات .

يونس

يونس حاجي الخوري

وكيل الوزارة

رقم السياسة : س 15
الإصدار : الأول
تاريخ الإصدار : 2015/10/ 27-18
دورية المراجعة : سنوياً